

لو عمل حوله استنادها عنه الي ضمير الوصف لانكون فيه ليس
ولا فتح فتح حسن الامتانة ما يصعب لحد تفصيل الخ
قال بين نقل عن ابن هشام فيه نظر لا تقتضيه ان يكون
حسن صفة مشبهة والحالة لا يسمى بها كمن
الاذا خفضت او نصت وهذا اورد على النظم ايضا وفيه
نظر لغيرهم من احوال الصفة كمنه رفعها معولها فزيد
حسن وجهه وهذا يقتضي تسميتها بصفة مشبهة
في هذه الحالة من فلان لم يرد مصدره والتقييد بالنوع
مبين على من هب الجمهور من متع اجرام اسم فاعل المتعدي
لوانه عند فقد تكونه في حسن الوجه كما مر دون
افادة معنى الروك افادة شيئا السيد عن التسهيل
وتسوية لك ما يعني انه اذا فقد حد وك الصفة المبهمة
في الماضي والاستقبال حوت الي فاعل فتقول في عفيف
وسريف وحسن عاق وشارف وهاتك امس او
عدالم والظاهر امر كذلك اذا فقد حد وكها في الحال
كما يدل عليه اطلاق قول المصنف ما نضعه اذا اردت يكون
الوصف فك من ولا تقول ما حسن واذا اردت خروجه
قلت ما حسن ولا تقول ما حسن قاله الساجي وغيره
ثم واجت ال ما يبين في اني صرح بما استظهرته
وان قول الخ بكسر ال لانه معطوف على مقوله القول والرقن
بان الاعراب على الاول كذلك فلا يخفى جوده من الاتصاف
واجاب العوض بان مراد ان كلام النظم من حيث الاخبار
والحكم التعريف قال ولا ينافيه قول بعد ذلك عطى عليهم

لنظام

النظام التعريف لانه بالنسبة الى الاول الثاني وقوله وصوغها
الخ من تنقذ الجواب الثاني من لزم اي من مصدر فعلا لزم
امثلة او عوضا كما في ربح ورجم وغيره فانها لازمة بالتركيب
او النقلة الي فعل بالضم افادة تم فقوله الله وامارهم وعلم وخو
فمقصود لا ينحى الا اذ اراد الذم امثلة فقط بخلافه اي
اسم الفاعل فانه يكون للما تبي المنقطع والحال والمستقبل
لهذا اضاربه امس والاني او غدا وقوله كما عرفت اي في باب
الحال اسم الفاعل عند قوله المم ان كان عن مضيه معول وهو
الفاعل والمافقه بعضه لا تكون الا عند جارية فهي
عيان المراد بالجزء افادة التجدد والحدوك كذا في في الجامع
في المبتنية من الثلاثي فتخرج المبتنية من غير فانها لازمة
الجري على المضارع كما في التسهيل لحسن الوجه
الخ وارجع لقوله وقد لا يكون فهو تمييز لغير الكارثة علي
المضارع والقوله في المبتنية من الثلاثي هو تمييز للحال
واسود الشعر التمييز غير صحيح لان قوله سود يسود
كلم يعلم فاسود جار علي المضارع واما السود الخ فالوصف
منه مسيود لا سود حتى يصح تصحيح البعض التمييز
بانه تمييز لغير الكارثة على مضارعها اي وان كانت مبتنية
من غير الثلاثي فلا يبين من الفاعلين وحالهم فاعل
المعدي بها الخ قال ابن هشام المراد بالجار على المنصب على
طريقته المفعول به واما جار الرقم او على نصبه الخ فلا
يتوقف على ذلك المراد ان اسم الفاعل هكذا قال في التمهيد
الصيغة المشبهة بصيغة المصدر والحال والتمهيد
التمهيد في باب ال التعريف في قوله المصنف
فان كان كذا فاعل كذا في قوله المصنف
فان كان كذا فاعل كذا في قوله المصنف
فان كان كذا فاعل كذا في قوله المصنف
فان كان كذا فاعل كذا في قوله المصنف

تتمتع بقوله اسم الفاعل في المضارع الى ان المراد بالجار في عبارة المصنف ان كان
الصيغة المشبهة للمصدر في المضارع في قوله المصنف في قوله المصنف
كظواهر التي جعله في قوله المصنف في قوله المصنف في قوله المصنف
والا ان الصيغة المشبهة للمصدر في المضارع في قوله المصنف في قوله المصنف
التمهيد في باب ال التعريف في قوله المصنف في قوله المصنف في قوله المصنف

Co

Sarawak University